الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Mohamed Boudiaf University of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

المستوى: السنة الثانية ليسانس

التخصص: علوم اجتماعية

قسم: علم الاجتماع

مطبوعة محاضرات

مقياس: القضايا الدولية الراهنة

طبيعة المقياس: سداسي [X]

إعداد الدكتور: بن جعفر رمضان

البريد الالكتروني: (المهني) ramdhane.bendjafer@univ-msila.dz

السنة الجامعية: 2021 - 2022

المحاضرة رقم(06)/ القضايا الايكولوجية(البيئية) والأمن الدولي

6- القضايا الايكولوجية(البيئية) والأمن الدولي:

6- 1- تمهيد:

إن ارتباط الإنسان بالطبيعة منذ الأزل جعلته دائم التأمل والتفكير في أحوالها وتقلباتها وفي مختلف مكوناتها النباتية والحيوانية..لذلك فاهتمام الإنسان ببيئته يرجع إلى فترات بعيدة من عمر التاريخ البشري، لكن في العقود الأخيرة أخذت مسألة البيئة تحتل حيّزا هاما في الفكر السياسي والاقتصادي والأمني، ويتجلى ذلك من خلال الدراسات والحوارات والنقاشات التي طرحها عدد من الباحثين والمراكز المتخصصة في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية على حد سواء، وذلك بالنظر إلى الأوضاع المتدهورة التي آلت إليها أحوال البيئة في مختلف أرجاء المعمورة، وهذه الأوضاع البيئية الحرجة يمكن للإنسان العادي ملاحظتها في بيئته المحلية، وهي أوضاع أيضا رصدتها وأثبتتها العديد من التقارير والبحوث ذات الصلة بالشأن البيئي.

6- 2- مفهوم البيئة:

أول من صاغ كلمة ايكولوجيا هو العالم هنري ثرو (H.othoreaux) عام 1858 ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وإبعادها، أما العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Heechel فقد وضع كلمة ايكولوجي (Ecologie)، وفي سنة 1866م. عرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه وترجمت إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة، بينما نجد أن بعض الباحثين عرفها بأنها (مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام مجموعة ايكولوجية مترابطة) .

وفي نفس هذا الاتجاه عرفها مؤتمر ستوكهولم عام 1972 ومؤتمر تبليسي عام 1978 (بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى).

إذن البيئة هي التي تزود الإنسان والكائنات الحية بعناصر بقائها والموارد المادية اللازمة لاستمرار حياتها خصوصا من الهواء والماء والطاقة والملبس والسكن، وبالتالي فهي التي تمثل المحددات التي تحدد شروط ثقافاتنا وأنماط حياتنا وطرق تعليمنا وتربيتنا وأنماط عملنا وحدود مستوطناتنا البشرية.

6- 3- مفهوم الأمن البيئي:

الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة، والدول الاسكندينافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا، استحداث مفهوم الأمن البيئي. فالصين مثلا تعتمد الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة.

كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبنّ بعد مفهوماً محدد للأمن البيئي، حتى عام 1994 حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني في الصفحة (28) أشار إلى أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي.... وأكد على أنه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي.

لذلك نجد أن جهود المنظمات الدولية والدول ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعريفات أهمها هو الذي عرف (الأمن البيئي بأنه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة).

6- 4- مشكلات البيئة:

شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تدهورا مخيفا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا ومتواصلا بشكل يومي ففي كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان، والغازات السامة، وفي كل يوم يزداد تلوث المياه في المحيطات والبحار والأنهار، وترتفع درجات حرارة الجو، ويزداد الازدحام والتلوث بالضجيج، ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحر.

ومن بين المشكلات البيئية نذكر:

6- 4-1- التصحّر:

إن معنى التصحّر هو تردي الأراضي في المناطق القاحلة، والشبه قاحلة والمناطق الجافة نتيجة عوامل عدة من بينها تغير المناخ والأنشطة البشرية ن لذلك فإن المختصين يعرفون التصحّر بدقة (بأنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء في المناطق الجافة أو الشبه جافة، ويتمثل في فقدان الغطاء النباتي لسطح الأرض بفعل عوامل مناخية أو بفعل الإنسان).

مظاهر التصحّر: 1- انحسار الغطاء النباتي. 2- نشاط الكثبان الرملية الثابتة. 3- انجراف التربة.
4- تملّح التربة ونقص خصوبتها. 5- زيادة كمية الغبار العالق في الهواء.
عالميا فإن نسبة الأراضي اليابسة بلغت (70%) ما يقارب (3.6) بليون هكتار أي ربع مساحة سطح الأرض.

6- 4-2- تجريف الغابات:

يكتسي الغطاء ألغابي أهمية كبيرة من الناحية البيئية فهو يحمي ويثبت التربة والمناخ المحلي فضلا عن هيدرولوجية التربة وكفاءة دورة المغذيات بين التربة والنبات، إن الغابات تعد مصدر رزق للإنسان والعديد من أنواع النباتات والحيوانات، ولا تقتصر أهمية الغابات الاقتصادية على توفير الأخشاب، بل إنها توفر النباتات الطبية وغيرها من النباتات ذات الفائدة للبشر.

كما تلعب الغابات دورا مهما كمرشحات للكاربون للحد من أثار ثاني أوكسيد الكاربون في الغلاف الجوي وبالتالي المساعدة على احتواء ارتفاع درجات حرارة العالم ، فمنذ عام 1970 انخفضت مساحة أراضي الغابات في العالم من (1109) كلم2 لكل (1000) شخص من السكان إلى (7.3) كم2 لكل (1000) شخص عام 1998.

ففي كل سنة تفقد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (7) ملاين هكتار، وفي كل من آسيا وأفريقيا (4) ملايين هكتار وقد جاء هذا الانحسار في مساحة الغابات نتيجة التطور العمراني والزراعي غير المخطط له، هذا بالإضافة إلى قطع الأخشاب لأغراض صناعية كصناعة الخشب وصناعة الورق، أما العامل الآخر فهو تأثير الحرائق التي يسببها الجفاف وإهمال الإنسان، **فقد قضت الحرائق على 1 مليون هكتار مثلا في غابات إندونيسيا عام 1972.**

6- 4-3- الاحتباس الحراري (الدفء الكوني):

إن ظاهرة الاحتباس الحراري هي أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان ازداد تركيزها بفعل نشاطات الإنسان، وهذا ما يطلق عليه بظاهرة البيوت الزجاجية إذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس بفعل غازات الاحتباس الحراري كالميثان و أوكسيد الكاربون مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح الأرض ، الأمر الذي يحدِث ارتفاعا في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي وذلك بفعل الاحتباس الحراري (الدفء الكوني) ، فمن المتوقع أن ترتفع درجات حرارة الأرض خلال 100 سنة المقبلة ما بين(1- 6) درجات مئوية من (1990- 2090) وهو ارتفاع لا سابق له منذ عشرة آلاف سنة.

6- 4-4- النفايات السامة:

تُعرف النفايات بأنها مواد أو أشياء يتم التخلص منها بعد الانتفاع من موادها الأولية، كما و أن دول الشمال تنتج (90%) من النفايات السامة في العالم ففي عام 1984 فقط تم توليد (132- 375) مليون طن من النفايات على الصعيد العالمي كان حوالي (5) ملايين طن منها في المناطق حديثة العهد بالتصنيع والدول النامية.

وتكون هذه النفايات على شكل أبخرة وغازات أو تأخذ أشكالا صلبة أو سائلة، وتظهر خطورتها فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم معالجتها وتحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا، إن أبرز الآثار السلبية لتراكم النفايات الضارة يتجلى في ثقب طبقة الأوزون، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات.

فبالنسبة لثقب طبقة الأوزان: فعلى الرغم من كون طبقة الأوزون تحول دون انخفاض درجات حرارة الأرض لأنها تمتص ما نسبته (20%) من الإشعاعات الحرارية للأرض وتحول دون دخول الأشعة فوق البنفسجية للأرض، إلا أنها تعاني من تدهور خطير بسبب المواد المحترقة التي تفرزها الطائرات التي تطير بسرعة تفوق سرعة الصوت، واستخدام الأسمدة النيتروجينية وتسرب الغازات المنبثقة من السيارات واختبارات التفجيرات النووية على ارتفاعات عالية.

أما تلوث مياه الأنهار والمحيطات التي تشكل حوالي (71%) من سطح الكرة الأرضية، والملاحظ على مشكلة تلوث المياه أنها بدأت تستفحل في معظم بقاع الأرض بفعل الإنسان، بسبب النفايات التي تفرزها المدن الصناعية التي قضت على الحياة في أنهارها وبحيراتها، بالإضافة إلى كوارث الناقلات النفطية.

إن تلوث المياه يؤثر على السكان في مختلف أرجاء العالم، لكن اكبر اثر يتركز في عالم الجنوب إذ يفتقر (30%) من سكان الجنوب لمياه نظيفة كما يفتقر (60%) منهم للصرف الصحي، في حين أن هذه النسب تنخفض في دول الشمال التي كانت صاحبت الأثر الأكبر في تلوث المياه في المعمورة.

6- 5- الجهود الدولية لحماية البيئة:

سبق القول بأن اهتمام الإنسان بالبيئة المحيطة به يرجع إلى عصور خلت، لكن البارز منذ القرن التاسع عشر تقريبا هو أن المشاغل والهموم البيئية اتخذت طابعا علميا مستفيدة في ذلك من تطور علوم الإنسان ومناهجها؛ وفي هذا الشأن ظهر أوّل تقرير دقيق للمخاطر الإيكولوجية المحتملة سنة 1896 وذلك عندما اعتبر العالم السويدي Strante Arrhenius أن مضاعفة ثاني أوكسيد الكربون (Co2) في الجوّ تؤدي إلى زيادة متوسط حرارة الأرض بحوالي 06 درجات مئوية.

بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط عند تبنّي المجموعة الدولية لميثاق الأمم المتحدة الذي تضّمن في المادة 55 منه إشارات إلى البيئة، وتبعه بعد ذلك سنة 1948 الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والذي أشار هو الآخر في المادة 25 الفقرة 01 إلى البيئة.

يُضاف إلى هذه الجهود إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1969 حول التّقدم والإنماء في المجال الاجتماعي، حيث جاءت المادة 13/ تحت عنوان حماية البيئة البشرية وتحسينها.

وهكذا بدأت البيئة تحتلّ مكانة متقدّمة في برامج وخطط الأمم المتحدة الإنمائية التي أطلقتها مع بداية عقد الستينات من القرن الماضي، وفي سنة 1962 أصدرت عالمة البيئة راشيل كارسون كتابها الشهير المُعنون بـ Silent Spring (الربيع الصامت)(Printemps silencieux)، وتبعتها جاريت هارون عام 1968 بكتاب The Fregedy of common، وصدرا هذان الكتابان تزامنها مع تسجيل وقوع كوارث بيئية كبرى في القارة الأوربية على غرار حادثة تسرب البترول قرب الساحل الفرنسي، بالإضافة إلى تلوّث البحيرات السويدية نتيجة تساقط الأمطار الحمضية.

في سنة 1992 انعقد مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل وسمي [قمة الأرض Sommet Earth summit de la terre] ضمّ ممثّلي 178 دولة، وصدر عنه إعلان ريو الشهير بشأن البيئة والتنمية نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة) ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت(، ومجموعتين من الغازات) هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور) بيرفلوروكربون ((التي تنتجها الدول الصناعية" ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء، واعتبارا من عام 2008 م، صادق 183طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16فيفري 2005 ، ووضع جدول أعمال القرن 21م، وقد نتج عنه أيضا اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي سنة 1992 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية، والاتفاقية الخاصة بصيد الأسماك في أعالي البحار....الخ .

6- 6- أهم مبادئ حماية البيئة:

فرضت قضايا البيئة نفسها على جدول أعمال مختلف المؤتمرات والاجتماعات والنقاشات السياسية والأمنية والاقتصادية على المستوى العالمي كما على المستوى الإقليمي، فهذه الجهود الدولية مضافا إليها مختلف الدراسات والأعمال والتقارير الصادرة عن مراكز الأبحاث والمشتغلين بالحقل البيئي والاستراتيجي كانت وراء بروز مجموعة من المبادئ الهادفة إلى حماية البيئة متمثلة في:

6- 6-1- مبدأ التعاون أو التضامن الدولي:

يشير هذا المبدأ إلى ضرورة بذل جهد كبير لتحقيق التعاون والتنسيق لاتخاذ إجراءات ملازمة لحماية وتحسين البيئة في المناطق المهددة بالتلوث، وفي هذا الشأن يقرر المبدأ رقم 24 من إعلان استوكهولم حول البيئة لعام 1972: " أنه يجب تحسين معالجة المشاكل الدولية المتعلقة بحماية البيئة بروح التعاون من جانب كل الدول الكبيرة والصغيرة على قدم المساواة، والتعاون عن طريق الاتفاقيات المتعددة الأطراف أو الثّنائية أو أية وسائل أخرى مناسبة يعد أمرا لا غنى عنه لنحدد بفعالية ونمنع ونقلل وننهي كل الاعتداءات على البيئة الناجمة عن أنشطة يتم ممارستها في جميع المجالات وذلك مع احترام سيادة ومصالح كل الدول".

وبعبارة أخرى يتطلب الأمن البيئي العالمي تعاونا دوليّا وإقليميا ومحليا لحماية البيئة، مع المحافظة على مواردها الطبيعية، بمعنى ضرورة إيجاد ربط وثيق بين البيئة والتنمية بمفهومها الشامل سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.

6- 6-2- مبدأ عدم التمييز:

يقصد بمبدأ عدم التمييز كمبدأ من المبادئ البيئية أن توحيد وتقريب السياسات والإجراءات البيئية الخاصة بالتلوث مثلا يجب أن تتم سواء كان ذلك قبل نشوء هذا التهديد البيئي أو أثناء وجوده، أو التعويض عنه والانتهاء من آثاره.

6- 6-3- مبدأ التزام الدولة بعدم إحداث أضرار بيئية في دولة أخرى:

ترجع أصول هذا المبدأ إلى حكم محكمة التحكيم عام 1937 الصادر بمناسبة نظر المحكمة في قضية مصنع الصّهر بترايل بكندا The trail smelter arbitration بين الجارتين كندا والولايات المتحدة الأمريكية كما ورد النص على هذا المبدأ تحت رقم 17 في إعلان البيئة الصادر عن مؤتمر استوكهولم عام 1972.

6- 6-4- مبدأ المنع أو الحظر:

من المتّفق عليه أن منع حدوث الضّرر قبل حدوثه أفضل من التعويض عن الضرر بعد حدوثه، فهذه الاستباقية تقتضي اتّخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية لحماية البيئة ومواردها من التهديدات البيئية المختلفة مع مرافقة هذه التدابير بما يُعرف بآليات الإنذار المبكّر والسّريع Early warning mechanisms التي سبق وأن تبنّتها الأمم المتحدة ودعت إلى العمل بها، إضافة إلى ذلك ورد النص على مبدأ المنع أو الحظر في إعلان ريو لعام 1992، حيث أوصى هذا الإعلان في المبدأ الرابع عشر (14) منه بضرورة تبنّي مبدأ الاحتياط.

6- 6-5- مبدأ المُلوث يدفع:

يشير هذا المبدأ إلى أن كل شخص طبيعي أو معنوي كان سببا في حدوث تلوّث أصاب البيئة، فهذا الشخص وبموجب هذا المبدأ ملزم بأن يدفع للطرف المتضرر التكاليف اللاّزمة لمكافحة هذا التلوّث ومنع انتشاره وتفاقمه وهذه التكاليف تقرّرها وتحددها الهيئات المختصة في حماية البيئة.

وفي هذا الشأن تجد **الجباية الخضراء** Ecotax أساسها وتستمد فلسفتها من هذا المبدأ العالمي (المُلوِث يدفع) الذي ظهر لأول مرة سنة 1972 بمناسبة أعمال منظّمة التعاون والأمن الاقتصادية.

6- 6-6- مبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة:

يقوم هذا المبدأ على إعطاء الحق للأفراد بصفتهم المجرّدة في اللّجوء إلى الأجهزة القضائية من أجل الدّفاع عن الأضرار البيئية، ويتخذ هذا الحق شكل الدعاوى الشعبية Actions populaires أو فكرة الحسبة المعروفة في الشريعة الإسلامية. ويستمد هذا المبدأ أساسه من كون أن الأضرار البيئية Environmental damages عند وقوعها لا تفرّق بين إنسان وآخر، لأن هذه الأضرار والأخطار حركية في طبيعتها لا تفرق بين إقليم دولة وأخرى أو بين شخص وآخر، ومثال ذلك الدخان الكثيف الذي غطّى كل دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 والذي نجم عن حرق غابات المطاط في أحد دول المنطقة فقط.

خلاصة:

رغم تسارع الجهود والنقاشات والخطابات الدولية والإقليمية والوطنية حول قضايا وشؤون البيئة بنوعيها الطبيعية والمنشأة، من أجل وضع وتحديث أدوات وآليات ومن ثم مبادئ لحماية البيئة؛ إلا أن الواقع يشهد عكس ذلك، حيث لا تزال هذه الجهود والمبادئ رهينة الاعتبارات والحسابات الضيقة لمختلف الفواعل، والمشكلة كما أشار إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمثل في" افتقاد العالم لإطار عمل واضح ومتعدد الأطراف على المدى البعيد.

بل هناك تباين في مواقف الدول في ما يخص أدوات حماية البيئة في حد ذاتها، بل أننا نجد حتى تناقضاً في مواقف الدولة الواحدة نفسها؛ فهناك من الدول من تدعي حماية البيئة وتدافع عنها في إعلامها وفي مختلف المحافل الدولية، لكن لا تتوانى في إعلان الحرب على البيئة عندما تتعارض مع مصالحها، خاصة عن طريق شركاتها المتعددة الجنسيات العاملة خارج إقليمها وهذا ما نلمسه في توجّهات الدول المتقدمة.

ونفس الشيء ينطبق على الدول النامية فهي دائما تلقي بالمسؤولية على الدول المتقدمة فقط بذريعة ضعف الإمكانيات العلمية والتقنية لمواجهة المشاكل البيئية.

وللأسف أن كل مواقف الأنانية والتباينات والانقسامات الدولية بين مختلف الفواعل فيما يخص قضايا حماية البيئة، تتم أمام زحف وتوسع رقعة المخاطر والتهديدات البيئية التي تهدد الأمن البيئي الدولي على غرار التصحّر والجفاف والفيضانات نتيجة تغيّرات المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض التي ينتج عنها ذوبان للجليد القطبي...